



كوٲ ماري عيراق

داد كاي بالآي نيٲتيما دي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٩/اتحادية/تمييز/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٨/١٠/٢٠١١ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- المميزة - المدعية - / أريج محمد محسن - وكيلها المحامي محمد محسن الخفاجي .
- العمير عليه - المدعي عليه - / رئيس جامعة الكوفة / إضافة لوظيفته وكيلاه
- الموظفان الحقوقيان محمد جبار جدوع و رائد منديل محمد .

الإدعاء/

ادعى وكيل المدعية (المميزة) أمام محكمة بداءة الكوفة بدعواه المؤرخة فسى ٨/٩/٢٠١٠ بان موكلته تقدمت للتعين في إحدى الدرجات الوظيفية المعن عنها من المدعي عليه (المميز عليه)/إضافة لوظيفته وقد رفض طلبها كونها أتى إذ تبين ان طلب التعين يقتصر على الذكور فقط ويبين بان رئيس الجامعة بتاريخ ٣١/٨/٢٠١٠ قد رفض ذلك أحالت محكمة بداءة الكوفة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٣/٣/٢٠١١ وقد تبين بان وكيل المدعية قد تنظلم لدى المدعي عليه (المميز عليه)/إضافة لوظيفته بتاريخ ٣١/٨/٢٠١٠ وقد رفض التنظلم بنفس اليوم وان المدعية أقامت الدعوى بتاريخ ٨/٩/٢٠١٠ واعتبرت الدعوى مقبولة شكلاً وطلب وكيل المدعين بدعواه (الإيعاز الى رئاسة الجامعة بقبول اضبارة التقديم ضمن المتقدمين ولحين حسم هذه الدعوى) . ولوحظ بان الدعوى قد أقيمت بتاريخ ٨/٩/٢٠١٠ فإنها تكون مقاسة ضمن المدة القانونية المنصوص عليها في البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ ومقبولة شكلاً وقد وجدت محكمة القضاء الإداري



كو٧ ماري عبراق

داد كاي بالآي ئيتتجادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٩/اتحادية/تميز/٢٠١١

بان رفض المدعى عليه حسب الهامش المسطر على التظلم في ٣١/٩/٢٠١٠ قد أشار صراحة الى وجود قرار بالرفض وقد سبب ذلك بإعادة التوازن بين الجنسين ، وحيث ان المدعية هي مهندسة وان الدرجات الوظيفية المعنة تخص جامعة الكوفة وان مكان الجامعة وطبيعة الأعمال الهندسية فيها ليس فيها من الضرورات الملحة لاقتصار العمل على (الرجال) وهي لم تكن في المواقع النائية ، وان التسبب بإعادة التوازن يتناقض مع الغد حيث ان عودة أصحاب الزمالات والإجازات والبعثات وهم من الرجال فقط (حسب ادعاء) المدعى عليه /إضافة لوظيفته فان التوازن سيحصل لاحقاً ومع ان التعيين فيه سلطة تقديرية للإدارة لكن يجب ان لا تخرج عن قدرها وان رفض قبول اضبارة المدعية للتعين لسبب كونها انثى ومع افتراض صحة وتوافر شروط التعيين الأخرى فان قرار رفض استلام المعاملة قد جانب الصواب وتخطى حدود السلطة التقديرية وحيث ان الدرجات الوظيفية المعن عنها - محل التقديم - قد تم إشغالها لمرور فترة طويلة على الإعلان والتوظيف وحيث ان الفقرة (د) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ قد اشترطت ان يكون للطعن مصلحة معلومة وحالة ممكنة وحيث أن إلزام المدعى عليه /إضافة لوظيفته باستلام الاضبارة لا ينتج أثراً قانونياً لإشغال الدرجات الوظيفية وبذلك تكون المصلحة غير ممكنة وقد ردت الدعوى بالاتفاق لهذا السبب ، وقد طغنت المدعية بقرار محكمة القضاء الإداري بواسطة وكيلها باللائحة المؤرخة ٢٠١١/٨/٢ أمام المحكمة الاتحادية العليا طالبةً نقضه لأسباب المبينة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي واقع ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون اذا ان الطلب ((الإيعاز الى رئاسة الجامعة لقبول اضبارة التقديم ضمن المتقدمين ولحين حسم الدعوى)) لا ينتج أثراً قانونياً لإشغال الدرجات الوظيفية المشغولة حالياً ويتعارض مع أحكام الفقرة (د) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس

كو٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٩/اتحادية/تمييز/٢٠١١

شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ ، لذا قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتحميل
التمييز رسم التمييز و صدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/١٠/١٨ .

الرئيس

مدحت المحمود